المقدمـــــــة

تحتل العقود الإدارية جانباً كبيرًا من أعمال الإدارة؛ بسبب أهميتها في تحقيق المصلحة العامة؛ وتسيير المرافق العامة بانتظام واطراد، ومن أجل ذلك اعترف للإدارة بسلطات وامتيازات استثنائية في مرحلة تنفيذ العقود الإدارية؛ بغرض تمكينها من تحقيق الأهداف المنوط بها، فهي تملك سلطة الإشراف والتوجيه، وسلطة تعديل العقد الإداريّ، وسلطة توقيع الجزاءات على المتعاقد معها في حالة إخلاله بتنفيذ التزاماته التعاقدية، بل ولها سلطة إنهاء العقد الإداريّ لدواعي المصلحة العامة، كل ذلك من دون حاجة لرضا المتعاقد معها أو موافقته، ومن دون حاجة إلى النص على ذلك في العقد ومن دون أن يحتج عليها بقاعدة الحق المكتسب أو بقاعدة العقد شريعة المتعاقدين، ولا يحكمها في ذلك إلا المصلحة العامة ومقتضيات سير المرافق العامة بانتظام واطراد.

وتَمَتُّع الإدارة بهذه السلطات والامتيازات الاستثنائية الواسعة جعل من مرحلة تنفيذ العقد الإداريّ أرضية خصبة للتعسف والإضرار بحقوق الأفراد ومصالحهم سواء أكانوا من المتعاقدين معها أم كانوا من غيرهم، ولما كان ترك تصرفات الإدارة غير المشروعة هذه من دون جزاء يتنافى مع أسس الدولة القانونية، فإنه لا بد من وجود وسيلة أو آلية؛ لضمان عدم انحراف السلطة الإدارية واستغلالها لما تتمتع به من امتيازات، ولتوفير حماية لحقوق المتعاقدين مع الإدارة وغيرهم من أي اعتداء ولضمان إعادة الإدارة إلى جادة الصواب إذا حادت عنها.

ولا شك أن أهم وسيلة لتحقيق ذلك هي الرقابة القضائية التي تمارسها المحاكم والهيئات القضائية المختلفة حينما ترفع إليها دعوى؛ إذ يتمتع القضاء بالحيدة والنزاهة،و يعمل على إيجاد التعادل والتوازن بين المصلحة العامة التي تمثلها الإدارة ، وبين المصالح الخاصة التي تكمن في مصلحة المتعاقد معها و غيره.

وبناءً ذلك إذا خالفت الإدارة بتصرفاتها في أثناء تنفيذ العقد الإداريّ قواعد القانون وأضرت بحقوق المتعاقد مع الإدارة وغيره ومصالحهم كان لهم في سبيل الدفاع عن مصالحهم وحماية حقوقهم حق اللجوء إلى القضاء الإداريّ.

أهمية موضوع الدراسة:

تبدو أهمية موضوع الدارسة في الدور المهم للرقابة القضائية على مرحلة تنفيذ العقد الإداريّ في ضمان عدم خروج الإدارة على مبدأ المشروعية وسيادة القانون، ووضع حد لتجاوزاتها وانحرافاتها كلها، وضبط تصرفاتها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توفير حماية فاعلة لحقوق المتعاقد معها وغيره ومصالحهم.

إشكالية موضوع الدراسة:

في إطار موضوع هذه الدراسة سوف نحاول الإجابة على بعض الإشكاليات وهي:

- ماهي آليات الرقابة القضائية على مرحلة تنفيذ العقد الإداريّ؟
- هل تخضع القرارات الصادرة في مرحلة تنفيذ العقد الإداري لرقابة قضاء الإلغاء؟ أم أن القضاء الكامل هو المختص وحده من دون غيره بالفصل في المنازعات الناشئة في هذه المرحلة.
- هل تخضع الإدارة لرقابة القضاء الكامل عن مسئوليتها التقصيرية في أثناء تنفيذ العقد الإداري إلى جانب مسئولياتها التعاقدية؟
- هل رقابة قضاء الإلغاء والقضاء الكامل وقضاء الاستعجال كافية وفاعلة لضمان حماية لحقوق المتعاقد مع الإدارة وغيره؟ أو لا بد من وجود آليات قضائية أخرى؛ لضمان تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية؟
- هل يمكن للغير وإن لم يكن طرفًا بالعقد الإداريّ أن يفيد من آليات الرقابة القضائية لضمان حقوقه والدفاع عن مصالحه أو أن هذه الآليات حكر على المتعاقد مع الإدارة ؟

الهدف من الدراسة:

تكمن الغاية من هذا البحث في استقراء طبيعة رقابة القضاء الإداري الجزائري على تنفيذ العقود الإدارية في محاولة لمساعدته في وضع تنظيم دقيق لهذه الرقابة من خلال تحليل النصوص التشريعية و الأحكام القضائية الصادرة عن مجلس الدولة الفرنسيّ ومجلس الدولة المصريّ والإفادة من تجربتهما في هذا المجال.

فالقضاء الإداريّ الجزائريّ حديث النشأة، إذ أسس مجلس للدولة بوصفه هيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية بموجب المادة ١٥٢ من دستور عام ١٩٩٦م، ليصدر تبعًا لذلك ومن أجل تجسيد نظام القضاء المزدوج القانون العضوي رقم ٩٨-٠١ الصادر في ١٩٩٨/٥/٣٠ والمتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، والقانون رقم ٩٨-٠٢ الصادر في١٩٩٨/٥/٣٠ والمتعلق بالمحاكم الإدارية؛ لذا رأينا أن هذه الدراسة –في مجال العقود الإداريةّ–قد يكون لها من الأهمية في الوقت الحاضر في الجزائر.

صعوبة الدراسة:

لم تحظ مرحلة تنفيذ العقد الإداريّ باهتمام الفقه الإداريّ ولم تلق العناية الكافية من المشتغلين بفقه القانون العام، وذلك بسبب الصعوبات التي تكتنف هذه الفترة، فلم نجد أبحاثًا مختصة بالرقابة القضائية على مرحلة تنفيذ العقد الإداريّ، ومما صعب موضوع الدراسة– أيضًا–ندرة الأحكام القضائية الإدارية في مجال الرقابة على تنفيذ العقد الإداريّ لا سيما أحكام القضاء الإداريّ الجزائريّ، وهذا لأسباب عدة منها:

- حرص المشرع الجزائريّ في قانون الصفقات العمومية على الحل الوديّ للمنازعات الناشئة عن تنفيذ الصفقة العمومية.
- أن الأحكام الصادرة عن القضاء الإداريّ الجزائريّ المنشورة متفرقة بين مجلة المحكمة العليا ومجلة مجلس الدولة ولم تجمع إلا في سنة ٢٠١٣م وذلك في مؤلف اجتهاد القضاء الإداريّ الجزائريّ.
- صعوبة الحصول على القرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية؛ لأن الحصول عليها حكر على أطرافها.

الدراسات السابقة:

ثمة دراسات سابقة ذات علاقة بدراستنا هذه، والتي تناولت جوانب متفرقة من هذا البحث ومن أهم تلك الدراسات:

١- محمد بن سعيد بن حمد المعمريّ، الرقابة القضائية على العقود الإدارية في مرحلتي الانعقاد والتنفيذ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١١,

٢- سيد أحمد محمد جاد الله، سلطة القاضي إزاء العقد الإداري، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٧م.

٣- جمال عباس عثمان، العقد الإداري وقضاء الإلغاء، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة الإسكندرية، عام ٢٠٠١ م.

٤- بن أحمد حورية،دور القاضي الإداريّ في حل المنازعات المتعلقة بالصفقات العمومية رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،عامي ٢٠١٠ - ٢٠١١م.

٥- علاق عبد الوهاب، الرقابة على الصفقات العمومية في التشريع الجزائريّ مذكرة؛ من أجل الحصول على شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة عام ٢٠٠٥م.

منهج الدراسة:

لتحقيق غايات الدراسة كان المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التحليليّ المقارن؛ إذ إن الدارسة تعتمد على تحليل النصوص القانونية الخاصة بالموضوع سواء أكان في القانون الفرنسيّ أم المصريّ أم الجزائريّ مع التأكيد على المسائل الفقهية المختلفة، وكذلك إبراز ما عليه العمل أمام محاكم القضاء الإداريّ في الدول الثلاث؛ من أجل توضيح دور القضاء الإداريّ في مجال رقابته على مرحلة تنفيذ العقد الإداريّ.

خطة الدراسة:

لقد حاولنَا قدر الإمكان أن تكون خطة موضوع الدراسة متوازنة؛ من أجل تغطية جوانبه ومن هنا سيقسم- بمشيئة الله – هذا البحث على النحو الآتي:

المبحث التمهيديّ: الإطار المفاهيميّ للعقد الإداريّ

الفصل الأول: آليات الرقابة القضائية على مرحلة تنفيذ العقد الإداريّ.

المبحث الأول: رقابة دعوى الإلغاء.

المبحث الثاني: رقابة دعاوى القضاء الكامل.

المبحث الثالث: رقابة دعاوى قضاء الاستعجال.

المبحث الرابع: الرقابة على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة.

الفصل الثاني: تطبيقات الرقابة القضائية على مرحلة تنفيذ العقد الإداريّ.

المبحث الأول: تطبيقات رقابة دعوى الإلغاء.

المبحث الثاني: تطبيقات رقابة دعاوى القضاء الكامل.

المبحث الثالث: تطبيقات رقابة دعاوى قضاء الاستعجال.

المبحث الرابع: تطبيقات الرقابة على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة.

الخاتمة : تتضمن ما توصل إليه من خلال هذه الدراسة من نتائج وتوصيات.